رانية المصري*

«لا غنى عن حقّ الإنسان في الحصول على الماء من أجل حياةٍ تَرْفل بالكرامة الإنسانية. إنّ هذا الحقّ شرطٌ لازمٌ لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى... وعلى الماء أن يعامَلَ بوصفه سلعةً اجتماعيةً وثقافيةً، لا سلعةً اقتصاديةً في المقام الأول» (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظة العامّة الخامسة عشرة، «الحقّ في الحصول على الماء،» تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢).

جفافٌ وعطشٌ وجوع؟

لبنان بلدٌ غنيٌّ بموارده المائية، بل فريدٌ في ذلك الغنى. ومع ذلك يَرُوج في السنوات الأخيرة حديثٌ عن أنّ هذا البلد «الغنيّ بالماء» يواجه خطرَ الإصابة بـ «الإجهاد المائي» (water-stress) و«الندرة المائية» (water scarcity). لقد حلّ الخطر، ويُتوقّع أن يتفاقم.

الماء في لبنان: أين نحن اليوم؟

«على الرغم من الوفرة النسبية في الموارد المائية... فإنّ لبنان قد يكون دَخَلَ في حالةِ عجزٍ مائي.»[١] ومع توقُّع انخفاض عرض الماء يُتوقّع أن يزداد الطلبُ عليه في لبنان. وتحديدًا، يُتوقّع أن يزداد استهلاكُ الماء في لبنان بنسبة ٥٠٪ تقريبًا.[٢] (حوالى ٥٨٪ من الطلب العامّ على مياه لبنان يتّجه نحو الريّ، وترتفع النسبةُ إلى ٦٩٪ أثناء موسم الجفاف، وحظُّ المصانع والاستخدام الداخلي من ذلك الطلب هو ١٠٪ و٣٢٪ على التوالي).[٣]

ولا يقتصر الأمرُ على أنّ الطلب يَفُوق العَرْضَ، بل يتجاوز ذلك إلى كون كثيرٍ من المياه المتوفّرة من خلال الشبكات العمومية ملوّثًا. فالحال أنّ ٨٠٪ من المياه العامة ملوّثةٌ من المنبع، أو أثناء توزيعها في أنابيبَ ملوّثةٍ رغم تطهيرها بالكلور ومعالجةِ المياه.[٤]

فلماذا فشلت الحكومةُ في إصلاح هذه المشكلة، وفي الاعتراف بأنّ الماء حقٌّ إنساني؟ هناك أربعة أسباب بحسب الباحث كريم مقدسي: «ضعفُ الاستيعاب، وغياب الإرادة السياسية، والسياساتُ التنموية النيو ـ ليبرالية، وتوتُّرٌ حيال الموارد المائية عبر الحدود.»[٥]

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية أخرى، فإنّ القرارات السياسية **بالسماح** بـ «قلّة الاستيعاب» **وبالحفاظ** على «غياب الإرادة السياسية» أَسهمتْ إسهامًا كبيرًا، ولا تزال، في تكثيف (المزيد من) السياسات الاقتصادية النيو ـ ليبرالية.

ومؤخّرًا بدأ لبنان عمليةَ «إصلاح» لإدارة المياه تعتمد على إسهام القطاع الخاصّ، «من دون ذكرِ خططٍ لتأمينِ الحقوق القانونية لجميع اللبنانيين في الحصول على ماءٍ كافٍ ونظيف،»[٦] وإنّما جاء تركيزُ تلك العملية على الخصْخصة. ومن خلال مراسيمَ عدةٍ، دُفِعَ بخصخصة المياه قُدُمًا: بطريقةٍ مباشرة عبر تأسيس «المجلس الأعلى للخصخصة» عامَ ٢٠٠٠، وبطريقةٍ غير مباشرة عبر إقامة أربع مؤسّسات مائيةٍ إقليميةٍ «مسؤولةٍ اليومَ عن كلّ مشاريع المياه والصحّة العامة الواقعة تحت ولايتها، [معبِّدةً بذلك] الطريقَ أمام الخصخصة عبر تحويل [المؤسّسات المذكورة] إلى مؤسّساتٍ تجاريةٍ قابلةٍ للحياة (تحت إشراف وزارة المالية). ومنذ ذلك الوقت يعمل المجلسُ الأعلى للخصخصة، مع مؤسساتٍ عالميةٍ خبيرةٍ، على إعداد خطّة خصخصة كبرى، في حين يَحدّ

---

* ـ أستاذة مساعدة في قسم العلوم في جامعة البلمند. لها أبحاثٌ ونشاطاتٌ كثيرة في مجال الدفاع عن الشعب العراقي (ولاسيّما أثناء فترة العقوبات)، ومناهَضة الاحتلال الصهيوني، وفضح دوْر الشركات الأميركية في تدمير الاقتصاد العراقي، والمقاومة المدنية ضدّ تبعات الغزو الصهيوني للبنان. عنوانُها الإلكتروني: rania@ourwords.org، وعنوان مدوّنتها: www.greenresistance.wordpress.com

١ ـ K. Makdisi, "Towards a Human Rights Approach to Water in Lebanon: Implementation Beyond 'Reform'," **International Journal of Water Resource Development**, 23:2, 2007, p. 369 - 390. Online Publication Date: 1 June 2007.

٢ ـ M. El Fadel, M. Zeinati, and D. Jamali, "Water Resources in Lebanon: Characterization, Water Balance, and Constraints," **Water Resources Development**. 16(4), 2000, p. 615 - 638.

٣ ـ ف. قمير، **مياه لبنان بين الضياع والاستثمار** (بيروت: منشورات دكّاش، ٢٠٠٥)، ورد في مقال كريم مقدسي، مصدر مذكور أعلاه.

٤ ـ Ministry of Environment (Lebanon), Draft National Environmental Action Plan (Beirut: MoE-MSC-Environment, 2005).

٥ ـ ٦ ـ Makdisi, opcit.

بشكلٍ قاسٍ من المشاركةِ العامة والنقاش العامّ، ويُعوِّق نشرَ المعلومات.»[١] ومنذ ذلك الوقت مُنِحَ القطاعُ الخاصُّ في لبنان عقودًا إداريةً لسلطاتٍ مائية عديدة. وقد مُنحتْ ONDEO، على سبيل المثال، وهي فرعٌ من «مجموعة بيئة السويس» (Suez Environment Group) الفرنسية عقدًا بمبلغ ٢١ مليون دولار،[٢] من أجل نقل الماء بالأنابيب من مساربها إلى الخزّانات، ومنها إلى البيوت عبر عيارات الماء، مع احتفاظ تلك المجموعة بسلطة قَطْع الخدمات عن كلّ مستهلك يَرفض الاشتراكَ أو يَحْصل على الماء بطريقة غير شرعية.[٣] هذا وقد منحتْ إنشاءاتُ المياه في منطقتي البقاع وجنوب لبنان عقودًا إداريةً مشابهة.[٤]

الماء في لبنان: إلى أين نتّجه؟

كما في قطاع الزراعة، يتناقص عددُ الشركات المتحكّمة بهذا «المصدر» الحاسم لعيش الإنسان. «فثمة ١٠ شركات رئيسة تقدِّم خدماتِ مياهٍ نقيّةٍ لقاءَ أرباح. وتقدِّم الشركاتُ الثلاثُ الكبرى - وهي مجموعةُ بيئة السويس (الفرنسية) وبيئةُ ڤيڤاندي (الفرنسية) وRWE-AG (الألمانية) - الخدمات المائيةَ وخدماتِ المجارير لحوالى ٣٠٠ مليون زبون في أكثر من ١٠٠ بلد.»[٥]

هذه الشركاتُ الجبّارة تشجِّع خصخصةَ الخدمات المائية، سواء بشكلٍ غير شرعيّ من خلال الرشاوى،[٦] أو بشكلٍ أقوى من خلال تشكيل مجموعات ضغطٍ للحصول على المزيد من تحرير اتفاقيات التجارة[٧] وذلك بإدراج الماء في خانة «السِّلَع» أو «الاستثمارات.»[٨]

«أين سأجد الماء؟!» http://www.beautifulhorizons.net/photos/uncategorized/water

---

١ ـ Makdisi, ibid.

٢ ـ **Daily Star**, December 13, 2002. As quoted by the Programme on Private Participation in Mediterranean Infrastructure, World Bank/European Commission, issue no. 11, December 2002.

٣ ـ ٤ ـ Makdisi, opcit.

٥ ـ M. Barlow and T. Clarke, **Blue Gold: The Fight to Stop the Corporate Theft of the World's Water** (New Press, 2002).

٦ ـ Friends of the Earth, "Vivendi, Corporate Accountability and the Johannesburg Earth Summit." http://www.foe.org/WSSD/vivendi.html

٧ ـ Friends of the Earth, "Stealing our Water: Implications of GATS on Global Water Resources," November 2001. http://www.foe.co.uk/resource/briefings/gats_stealing_water.pdf

٨ ـ Jeff Fleisher, "Blue Gold: An Interview with Maude Barlow," **Mother Jones**, January 14, 2005. http://www.motherjones.com/news/qa/2005/01/maude_barlow.html

ويشجّع البنكُ الدولي وصندوقُ النقد الدولي، وبقوة، خصخصةَ الخدمات المائية، مع التركيز على هوامش الربح بدلاً من تعزيز قدرة البيئة على الاستمرار، بل ويشجّع تسرُّب المياه لكي تُباع بأرباح أكبر![١] كما أنّ البنك الدولي يروِّج النظامَ الذي يتّبعه الفرنسيون في خصخصة المياه عبر الامتيازات، وهو نظامٌ طَعَنَ فيه تقريرٌ حسابيٌّ فرنسيٌّ رسميٌّ عامَ ١٩٩٧ بسبب فسادِه وقلّةِ شفافيته وضعفِ قدرتِه التنافسية؛ يُضاف إلى ذلك أنّ النظام المذكور يَدَع أعضاءَ مجلس الشركة المنتخبين وحدهم، وبلا أيّة مؤازرة، لكي يتعاملوا مع شركاتٍ ضخمةٍ تَستخدم قوةً سياسيةً واقتصاديةً وماليةً هائلة.[٢]

ولعلّ ذلك بالضبط هو المقصود.

والحال أنّ لبنان ليس البلدَ الوحيدَ، إقليمياً، الذي فَتَح «أسواقَه» أمام خصخصة هذا الحقّ الإنساني الهامّ. فلقد مَنَحَ كلٌّ من المغرب وتونس والأردن والجزائر ومصر ـ وبدرجاتٍ مختلفة ـ عقودًا مماثلةً في مجال الخدمات المالية.[٣]

على أنّ خصخصةَ المياه لا تتحقّق بمنح العقود إلى الشركات فحسب، وإنّما أيضًا بقبول بديلٍ آخر: هو شراءُ المياه المعبّأة. و«يتمتّع» لبنان[٤] بأسرع نسبةِ نموٍّ من بين أول ١٥ دولة في العالم على مستوى استهلاك كل فردٍ للمياه المعبّأة،[٥] وبكلفةٍ تساوي ٨٥ مليون دولار في السنة.[٦] والحقّ أنّ شراء المياه المعبّأة حلقةٌ مفرغة من السلبيات المتلاحقة: فحين نشتري الماءَ فإنّنا لا نَضْغط على الدولة من أجل أن تقدِّم لنا بنفسها ماءَ شربٍ نظيفًا؛ وهكذا تحافظ الدولةُ على سياستها في عدم تقديم الأساسيات، فتَدْفع أعدادًا متزايدةً من الناس إلى شراء المياه المعبّأة. ومن يَعْلق خارج هذه الدائرة هو تحديدًا أكثرُ الفئات حاجةً إلى العَوْن: إنّهم الفقراءُ الذين لا يستطيعون شراءَ مائهم.

كما تتحقق الخصخصةُ في زيّ «البحث التعاوني،» على ما تروِّج لذلك منحةٌ أكاديميةٌ على سنتيْن يُقدِّمها معهدُ بروكينغز لدراسة «إدارة المياه في مصر وإسرائيل ولبنان والأردن وسورية» من أجل «تعزيز البحث التعاوني بين الأكاديميين من إسرائيل والدول المجاورة.»[٧]

لقد كُتب الكثيرُ عن آثار خصخصة المياه على الفئات الاجتماعية، وبخاصةٍ أكثرها هشاشةً من الناحية الاقتصادية. ولكنْ تبقى النقطةُ الجوهريةُ واحدةً: وهي أنّه إذا تُرك توزيعُ المياه لاقتصاد السوق، فستُوزَّع بالطريقة التي تَخْلق الأرباحَ الأعلى لا غير. «وفي عالمٍ يسوده سوءُ توزيعٍ فظيعٌ في المداخيل، وندرةٌ نسبيةٌ متزايدةٌ في المياه، هناك عددٌ كبيرٌ من الناس الذين لا يَمْلكون إلاّ وسائلَ محدودةً جداً للشراء... وحدها القوانينُ الشاملة ستَحُول دون أن يَرْفع مزوِّدُ الماء في القطاع الخاصّ الأسعارَ وأن يَخْفض النوعيةَ... ومن دون منافسةٍ تَخْفض الأسعارَ، ولا قوانينَ تَضْبط الأكلافَ، فإنّه يرجَّح أن يكون تزويد القطاع الخاصّ للمياه أقلَّ فعّاليةً من تزويد القطاع العامّ لها ـ وأقلَّ عدلاً أيضًا.»[٨]

ماذا بعد؟

يتعرّض العالمُ لعجزٍ مائيّ كبير. والأرجح أن يُترجَم ذلك العجزُ المائيُّ الكوني إلى جوع، قبل أن يترجَمَ إلى عَطَش.[٩] ولقد ازدادت أسعارُ القمح والذرة والحليب، أصلاً، ازديادًا ملحوظًا، بسبب عوامل عديدة.

في خضمّ هذا المستنقع، من المهمّ أن ندرك أنّ البيئةَ نفسَها هي مستخدِمٌ شرعيٌّ للماء. الماءُ للناس، وللطعام، وللطبيعة أيضًا.

أين سنكون غدًا، يا ترى، إذا واصلنا الانحدارَ في دربِ سوء الإدارة المريعِ هذا؟

بيروت

---

١ ـ David Hall, "World Bank-Politburo of Water Privatization," quoted from: Miloon Kothari, "Privatizing Human Rights: The Impact of Globalization on Access to Adequate Housing, Water and Sanitation," **Habitat International Coalition,** http://www.hic-net.org/articles.asp?PID=194

٢ ـ Hall, ibid.

٣ ـ Edouard Pérard, "Private Sector Participation and Regulatory Reform in Water Supply: The Middle East and North African (MEDA) Experience," 2007. http://www.privatizationbarometer.net/upp/UPP_D.3.1_FEEM_Perard.pdf

٤ ـ والإماراتُ العربيةُ المتحدةُ والمكسيك أيضًا.

٥ ـ E. Arnold and J. Larsen, "Bottled Water: Pouring Resources Down the Drain" (Earth Policy Institute. February 2, 2006). http://www.earth-policy.org/Updates/2006/Update51.htm

٦ ـ World Bank, "Avertive Expenditures: Bottled Water Consumption in Lebanon," 2005.

٧ ـ www.brookings.edu/admin/wolfensohn_fellowship_WM.pdf

٨ ـ H. Daly and J. Farley, **Ecological Economics: Principles and Applications** (Island Press, 2004).

٩ ـ Barry James, "Overuse Leading to Food Shortages, Study Warns: Less Water - and Less to Eat," **International Herald Tribune**, October 18, 2002.